الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/265
20 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٤ من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الانسان

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه وثيقة تتعلق بالتمييز ضد السكان الناطقين بالروسية في استونيا ولاتفيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٤ من القائمة الأولية.

(توقيع) ي. فورونتسوف

* A/49/50/Rev.1.

المرفق

التمييز ضد السكان الناطقين بالروسية في استونيا ولاتفيا

إن التمييز ضد مئات الآلاف من السكان غير الأصليين المقيمين إقامة دائمة في أراضي استونيا ولاتفيا، وهما مسقط رأس عدد كبير منهم، إنما هو نتاج السياسة التي دأبت سلطات استونيا ولاتفيا على انتهاجها، في واقع الأمر، من أجل تحويل كل من هذين البلدين إلى دولة أحادية الإثنية.

استونيا

بقرار صادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ عن المجلس الأعلى لجمهورية استونيا يقضي بـ "دخول قانون 'الجنسية' حيز النفاذ"، حرمت السلطات الاستونية حوالي نصف مليون من المقيمين إقامة دائمة في أراضي الجمهورية والمنحدرين من أصل روسي، من الجنسية الاستونية. كما شرعت السلطات في تنفيذ عملية منتظمة لترحيل السكان الناطقين بالروسية من البلاد تدريجيا. وإذا ما تجاهلنا العبارات الطنانة التي تستعملها بعض الشخصيات الاستونية في إثارة الجماهير حول مسألة إعادة "التوازن الديموغرافي" إلى ما كان عليه قبل الحرب، فإن هذه العملية تعتبر، في واقع الأمر، تطهيرا إثنيا.

وبموجب هذا القانون، يعتبر الأشخاص الذين يحملون الجنسية الاستونية منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٤٠ من مواطني استونيا. أما غير هؤلاء فيصنفون تحت فئة الأجانب، ولا يمنحون الجنسية إلا بموجب قانون التجنس.

وثمة فئات من الأشخاص - من غير المنتمين لاستونيا - لا يمكنهم، بوجه عام، اكتساب الجنسية. ويندرج تحت هذه الفئات الموظفون الدائمون السابقون في أجهزة الأمن وأجهزة المخابرات العامة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق؛ والأشخاص المدانون بارتكاب جرائم شنعاء في حق أشخاص، أو تكرر توقيع العقوبة الجنائية عليهم لارتكابهم جرائم عمد؛ والأشخاص الذين ليس لديهم دخل مشروع ثابت.

أما فترة الاقامة اللازمة لاكتساب الجنسية فتحتسب من ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠، بصرف النظر عن مدة إقامة الشخص المعني في استونيا قبل ذلك التاريخ. وفضلا عن ذلك، فإن على الراغبين في اكتساب الجنسية الاستونية أن يقسموا يمين الولاء للسلطة، وأن يجتازو امتحان الإلمام باللغة الاستونية (الرسمية) وبتاريخ البلاد. وكما تبين من التجربة، فإن هذه الامتحانات يمكن أن تتحول إلى حواجز منيعة لا تشكل، رسميا، انتهاكا لنص القانون.

وعملا بالمادة ٧ من قرار المجلس الأعلى لجمهورية استونيا، الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، أصدر برلمان البلاد، في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣، قانونا بشأن "شروط الالمام باللغة الاستونية الواجب توافرها لدى ملتمسي اكتساب جنسية جمهورية استونيا".

وتحدد هذه الوثيقة المعيارية البالغة الأهمية - التي نشرتها الصحف بعد موافقة رئيس الجمهورية - معايير الإلمام باللغة، وفئات الأشخاص الذين يمكنهم اجتياز الامتحانات الحكومية لـ "ظروف خاصة". والحكومة، بشكل خاص، لديها قانون يقضي بـ "تطبيق قواعد خاصة لاجتياز امتحان الإلمام باللغة الاستونية بالنسبة للأشخاص المولودين قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٠ وبالنسبة للمعوقين من الفئة الأولى، وكذلك المعوقين من الفئة الثانية المندرجين تحت فئة الإعاقة هذه بصفة دائمة ولا تسمح لهم حالتهم الصحية باجتياز الامتحانات دون أفضلية".

أما الأجهزة الرسمية في تالين فتصف هذا القانون على أنه "ضربة قاسمة للجهود الرامية إلى إقامة حوار شركاء بين الاستونيين وسكان الجمهورية غير الأصليين". فالأمر يتعلق، في جوهره، بعملية تصحيح تجميلية أكثر من كونها تخفيفا لإجراءات اكتساب الجنسية الاستونية على الأشخاص الذين لا يستطيعون، بحكم كبر السن أو الحالة الصحية، تعلم اللغة الاستونية وإتقانها. وفضلا عن ذلك، فإن السلطة الاستونية - تلبية منها لنداء المجتمع الدولي - كثيرا ما عمدت إلى تضمين جداول أعمال مختلف المحافل بندا عن كفالة الحقوق والمصالح المشروعة للسكان الناطقين بالروسية، وإلى اللجوء إلى شتى الحيل المتقنة لإخفاء ما يجري من انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال.

وفي ظل هذه الظروف، التي لم تشهد إقامة القاعدة اللازمة لتعلم السكان غير الأصليين اللغة الاستونية، فإن مشكلة اكتساب الجنسية الاستونية لا تزال معلقة بالنسبة للأغلبية الساحقة من المقيمين إقامة دائمة في الجمهورية ممن ينحدرون من أصل روسي.

ولم يتغير الوضع، من حيث المبدأ، حتى باعتماد البرلمان الاستوني مشروع القانون القاضي بادخال تعديلات على القرار الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ بشأن "دخول قانون 'الجنسية' حيز النفاذ". وقد وضع القانون الجديد إجراءات مخففة لاكتساب الجنسية (حيث قرر الاعفاء من اجتياز امتحان الإلمام باللغة الاستونية) بالنسبة للمقيمين إقامة دائمة في البلاد ممن قدموا التماسات لاكتساب جنسية جمهورية استونيا قبل انتخابات كونغرس استونيا، أي قبل ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.

كما ألغى شرط إتقان اللغة الاستونية المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٦ من قانون جمهورية استونيا الخاص بـ "الجنسية". وللتعديلات المدخلة طابع تقييدي للغاية، حيث أنها تشمل فئة محدودة جدا من الأفراد من المحتمل أن يكون لهم حق المطالبة بالجنسية. والأمر هنا، في جوهره، يتعلق بحوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص يمثلون، بشكل رئيسي، الجنسية الاستونية، ولا يعتبرون من مواطني استونيا بالمولد.

وعلى ذلك، تظل مشكلة اكتساب الجنسية معلقة بالنسبة للأغلبية الساحقة لسكان استونيا غير الأصليين. إذ أن اعلان ثلث سكان استونيا المقيمين إقامة دائمة أجانب أو مغتربين إنما يعد انتهاكا مباشرا للمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة ٦ والمادة ١٥) وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفقرة ج من المادة ٢٥).

وبموجب دستور استونيا، يجوز فرض قيود على ممارسة غير المواطنين الحق في حرية نشر الأفكار والآراء والمعتقدات والمعلومات، وعقد الاجتماعات دون إذن مسبق. وهم محرومون من حق تكوين أحزاب سياسية.

ومع إصدار قانون انتخابات أجهزة الحكم المحلي وقانون الأجانب، فإن المقيمين إقامة دائمة في الجمهورية ممن ينحدرون من أصل روسي - والذين حرموا من قبل، استنادا إلى قوانين معيارية مناظرة، من إمكانية اكتساب جنسية جمهورية استونيا - قد أصبحوا الآن محرومين من الحق في أن ينتخبوا في أجهزة الحكم المحلي، حتى في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية المطلقة من السكان (ففي مدن الشمال الشرقي الصناعية، كمدينة نارفا ومدينة سيلامياي، على سبيل المثال، تبلغ نسبة السكان الناطقين بالروسية حوالي ٩٥ في المائة). وفضلا عن ذلك، هناك نصف مليون من المقيمين إقامة دائمة في الجمهورية تعتبرهم السلطات مهاجرين غير قانونيين. وهم محرومون من الحق في حرية التحرك وفي الحصول على عمل. وفي بعض الحالات، يمكن ترحيل عدد كبير منهم إلى خارج البلاد. بل إن الحصول على وسيلة لكسب العيش يستلزم التغلب على عدد لا يحصى من الشكليات البيروقراطية وتقديم شتى البيانات، بما فيها البيانات التي تثبت نتائج التحاليل الطبية المتعلقة بالإيدز والزهري.

ومن دواعي القلق البالغ البيانات الرسمية الصادرة عن إدارة الجنسية والهجرة الاستونية، والتي تقضي، بالنسبة للأفراد المقيمين إقامة دائمة في الجمهورية حتى تموز/يوليه ١٩٩٠ بتصاريح إقامة سوفياتية سابقة، بألا يحصلوا على إقامة مؤقتة، وإنما على إقامة لفترة زمنية محددة. ومن السهولة بمكان تتبع السبب السياسي الخفي وراء مثل هذا التحايل الشرعي بالمصطلحات على القوانين. فمن جهة، أرسي الأساس القانوني اللازم للترحيل الجماعي للسكان الناطقين بالروسية من الجمهورية. ومن جهة أخرى، ألحق بالكادحين لعشرات السنوات في الأراضي الاستونية ضرر اقتصادي مباشر، حيث حرموا، على سبيل المثال، من حق تملك المساكن.

والسكان الناطقون بالروسية في الجمهورية تنتقص حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في جوهرها. فبموجب قانون اصلاح الأراضي، لا يحق إلا لمواطني استونيا تملك الأراضي. ولدى تملك المسكن أو احتساب المعاش التقاعدي، لا تحتسب مدة الخدمة التي تقضى خارج حدود جمهورية استونيا. وفي هذا الصدد، لا تحتسب كذلك مدة الخدمة في صفوف الجيش السوفياتي.

كذلك، تفرض قيود على حق غير المواطنين في العمل كمسؤولين في المؤسسات الحكومية، أو المحاكم، أو هيئات التحكيم، أو مكتب المدعي العام، أو مكتب الكاتب العدل، أو الشرطة، أو الجمارك. ومن شأن اشتراط تقديم شهادة تثبت إتقان اللغة الرسمية أن يؤدي، لا محالة، إلى حدوث بطالة جماعية بين صفوف السكان الناطقين بالروسية، ثم إلى اكتمال الحلقة المفرغة، حيث تنص التشريعات الاستونية المعمول بها على أنه لا يجوز للأجنبي/المغترب العاطل، الذي ليس له مصدر مشروع للدخل، أن يلتمس اكتساب الجنسية، كما أنه ليس من حق غير المواطن أن يلتمس مساعدة الدولة في الحصول على عمل.

كذلك، فإن ارتفاع إيجارات المساكن وتكاليف المعيشة يفت بشدة في عضد الطبقات رقيقة الحال اجتماعيا، أي العاطلين والمتقاعدين الذي يتقاضون استحقاقات هزيلة. كذلك، فإن أفراد القوات المسلحة المتقاعدين (يبلغ تعدادهم في الجمهورية حوالي ٥٠٠ ١٠، وبأفراد أسرهم يتجاوزون ٠٠٠ ٤٠) يواجهون ظروفا قاسية للغاية. فالجهات الرسمية في تالين ترفض حتى تزويد هؤلاء الأشخاص بوسيلة لكسب العيش، حيث تعتبرهم خطرا يهدد أمن الدولة. والواقع أن ٨٠ في المائة من أفراد القوات المسلحة المتقاعدين قد تجاوزوا سن الستين، وليس لهم من جهة يتركون البلد إليها. وعلاوة على ذلك، فإنهم لا يعتبرون عبئا اقتصاديا على الجمهورية، طالما أنهم يتقاضون معاشاتهم التقاعدية من وزارة الدفاع للاتحاد الروسي.

وعلى صعيد الحكم المحلي، تجري في الوقت نفسه محاولات لإعلان بطلان جميع مسوغات الاقامة في أراضي الجمهورية، بما فيها تصاريح الاقامة، بالنسبة للروس من أفراد القوات المسلحة والعاملين في مؤسسات وزارة الدفاع للاتحاد الروسي، والعسكريين المتقاعدين وأفراد أسرهم. وقد اتخذت سلطات مدينتي تالين وتارتو قرارا بالاستعانة بالشرطة لإخلاء الشقق التي يقطنها أولئك الأشخاص.

وإلى جانب الانتقاص من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الناطقين بالروسية، أصبح من وسائل التمييز ضد السكان غير الأصليين التقييد الحاد لحق سكان استونيا الناطقين بالروسية في مجالات التعليم والثقافة والاعلام. وقد اكتسبت هذه الممارسة التمييزية الصفة القانونية، إذ اشتد تقييد حقوق سكان البلاد غير الأصليين - بدرجة أو بأخرى - بالقوانين المتعلقة باللغة، والاستقلال الثقافي للأقلية القومية، والتعليم العام، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وكذلك بالبيانات القانونية المصاحبة.

كذلك، فإن قانون الاستقلال الثقافي للأقلية القومية، الذي اعتمده مجلس الدولة لجمهورية استونيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ينص على أنه لا يجوز إلا لمواطني الجمهورية أن ينتخبوا أو ينتخبوا أو يعينوا في الأجهزة القيادية لمؤسسات الحكم الذاتي الثقافي. وبموجب المادة ٦ من هذا القانون، يجوز للأجانب، على وجه الحصر، "المشاركة في أنشطة المؤسسات الثقافية والمؤسسات التعليمية ودور العبادة الخاصة بالأقلية القومية".

وفضلا عن ذلك، فإن مجرد الاعتراف بالأقلية القومية يستلزم إضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليه. ذلك أن السجل القومي للأقلية القومية يعتبر السند اللازم للمطالبة بالاستقلال الثقافي للأقلية القومية (المادة ٧ (١) من القانون).

وبموجب هذا الإجراء التقنيني توكل الدولة الاستونية الى الأقلية القومية أمر تنظيم التعليم بلغتها الأم؛ وإقامة مؤسساتها الثقافية؛ وتشكيل الصناديق الخاصة بالمعونات والمنح التعليمية بهدف النهوض بالثقافة والتعليم (المادة ٥ من القانون).

وقد تحققت المخاطر التي كانت تتهدد مستوى التعليم العام للشبيبة من السكان غير الأصليين. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تمت الموافقة على قانون التعليم الشعبي وقانون المدارس الأساسية والثانوية. وبموجب هذا القانون الأخير تضمن الدولة التعليم باللغة الأم في المدارس الابتدائية والأساسية أي من الصف الأول حتى الصف التاسع. أما التعليم المتوسط أو الثانوي في مدارس الدولة فلن يقدم إلا بلغة الدولة. وتحقيقا لهذه الغاية سيجري خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ الانتقال الى اللغة الاستونية كلغة للتعليم ولن يكون في البلاد في مطلع الألف الثالث أية مدارس ثانوية تقدم التعليم المتوسط الكامل باللغة الروسية. وفي ظل الأوضاع التي ستنشأ، والتي تتمثل في أنه لا يوجد عمليا نظام لتدريب الاختصاصيين على تدريس المواد في المدارس الروسية باللغة الاستونية، لن يكون بوسع أي مدرسة روسية أن تحصل على مركز المدرسة الثانوية المتمتعة بكامل الحقوق. إضافة لذلك فإن إدخال التعليم باللغة الاستونية لمواد الكيمياء والفيزياء وعلوم الطبيعة سيؤدي الى أن الطلاب لن يعرفوا المصطلحات العلمية والتكنولوجية الروسية مما سيحرمهم بعد ذلك من إمكانية الدخول في معاهد التعليم العالي الروسية ولن يتمكن إلا القليل منهم من منافسة الخريجين الاستونيين. وقد تناقص بالفعل خلال هذه السنة عدد خريجي المدارس المتوسطة الروسية، وسيؤدي هذا بدوره الى انخفاض عدد المقبولين في المؤسسات التعليمية المتخصصة المتوسطة والمدارس المهنية وبالتالي عدد المدرسين فيها.

وإن غالبية المدرسين، حتى ولو تمكنوا من النجاح في الامتحانات التي تجري باللغة الاستونية، لن يتمكنوا من الانتقال الى تدريس موادهم بلغة أجنبية. وتتوفر حاليا الدلائل على أن المعيار الأساسي للتقييم المهني للمدرسين في المؤسسات التعليمية الناطقة بالروسية إنما يخضع لمؤشر واحد وهو معرفة اللغة الاستونية، ولا شك أن هذا لا يتفق مع السلم القيمي للمدرسة كمؤسسة تربوية.

وسيتحول الانتقال الى تدريس المواد في المدارس باللغة الاستونية الى أداة لاستبعاد المدرسين الروس. فالاختصاصيون القادرون على تدريس موادهم باللغة الاستونية، على قلتهم، لا يتوجهون الى المدارس الروسية. نظرا لأن حجم العمل أكبر بكثير في هذه المدارس (وكقاعدة عامة تعتبر المدارس الناطقة بالروسية أكثر ازدحاما وكثيرا ما يجري التعليم فيها على ثلاث نوبات)، كما أن الأجور فيها لا تتناسب مع عبء العمل. ويلاحظ اتجاه سلبي نحو انخفاض مستوى التعليم العام لمدرسي اللغة الاستونية في المدارس الروسية: ففي بداية العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤ بلغ عدد مدرسي هذه المادة في المدارس

الروسية ٤٩٩ شخصا، ولم يتوفر إلا لدى ٤٠ في المائة منهم التعليم العالي على مستوى تربوي متخصص، كما لم تتجاوز نسبة الحائزين على التعليم المتوسط العام بينهم ١٣ في المائة، أما الباقون أي حوالي ٤٧ في المائة فقد توفر لديهم التعليم العالي باختصاصات أخرى.

وتثير أشد القلق عملية "أستنة" المناهج التعليمية في المدارس الناطقة بالروسية. فمنذ بضعة سنوات، يجري العمل بالفعل على استبعاد التاريخ الروسي كمادة تعليمية مستقلة ولا يدرس إلا كجزء من منهاج تاريخ العالم.

وفي الوقت الحاضر لا تعمل المدرسة في استونيا إلا على أساس الكتب الاستونية المقررة للعلوم الإنسانية، وهي كتب يكتبها أو يترجمها مؤلفون استونيون خصيصا للمدارس الأجنبية. من بين هذا الكتب التي يوصى باعتمادها في المدارس الروسية، وأحد مؤلفيها هو رئيس الوزراء الحالي السيد م. لار، كتاب "معالم تاريخ الشعب الاستوني"، وهو يستخدم عنصر الصمت غير المبدئي أو التزييف الفظ لأحداث التاريخ الكبرى ليصور روسيا بلدا "بربريا" بينما، في الوقت نفسه، يصور استونيا مركزا أماميا للحضارة الأوروبية تصدى للهمجية الشرقية. ولا يجري الحديث هنا عن تقديم أطروحات خلافية تتطلب مناقشتها خبرة علمية تتسم بالحيدة، بل عن صياغة موقف حكومي موجه طرح أسسه رئيس الجمهورية ل. ميري في محاضرته المخصصة للأوروبيين الأجانب، ويتمثل جوهره في إقامة حزام وقائي بين الغرب والهمجية، التي تقف استونيا سدا منيعا في وجهها، في الحاضر وفي المستقبل.

إن نشر هذه الفكرة دون أي عائق وهي فكرة "المنطقة المتقدمة" الاستونية المتميزة لا يشوه المدرسة وحدها ولكن كل المجال الإعلامي الثقافي وهو يساعد بصورة خطيرة على زيادة العزل الإعلامي للإثنية الروسية.

ومنذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ توقفت في استونيا إعادة بث البرنامج الإذاعي الروسي "مياك"، ومنذ ذلك الحين يمنع وصول برامج تلفاز سانكت بيتربورغ وروسيا.

ولا تبث برامج التلفاز "اوستانكينو" التلفازية منذ بداية عام ١٩٩٤ إلا وقت إذاعة برنامج "الأخبار"، ومنذ ٢٨ آذار/مارس توقف بث هذه البرامج كليا بسبب عدم تسديد الرسوم. وعقب ذلك وبعد أن أمكن التوصل إلى حل لتمويل بث برامج "اوستانكينو"، طرحت السلطات الاستونية ذريعة جديدة تقول بأن البث باللغة الروسية بدون ترجمة فورية إلى اللغة الاستونية، والتي لا يمكن تأمينها لأسباب تقنية بحتة، يخالف قانون لغة الدولة. ومع ذلك فإن هذا القانون نفسه لم يمنع ظهور أربعة برامج يومية من التلفزيون الفنلندي على شاشات استونيا، علما بأن أحد هذه البرامج يأتي باللغة السويدية.

أما حالة الصحافة الدورية فهي تشهد بصورة أشد جلاء على الحصار الإعلامي المفروض بشكل مصطنع على الإثنية الروسية في استونيا. ولا يمكن في محلات بيع الجرائد الحصول إلا على جريدتين

اثنتين باللغة الروسية، وتصدر الاثنتان خارج استونيا وهما جريدة "النيويورك تايمز" (العرض اليومي) و "أنباء موسكو". وقد شهدت أسعار الاشتراك في الجرائد والمجلات الصادرة في روسيا ارتفاعا شديدا.

وتجري أعمال تصفية مكتبات اللغة الروسية. من ذلك مثلا أن المكتبة المركزية في تالين شهدت سحب جميع الطبعات الصادرة باللغة الروسية عمليا.

كما يسود وضع مأساوي فيما يتعلق بتمويل الثقافة الروسية في استونيا. فمن بين المسارح الحكومية الـ ١١ لا يوجد إلا مسرح روسي واحد. أما الفرق الشعبية الروسية فعدد مثيلاتها الاستونية يزيد عن عددها بـ ١٠-١٥. وفي مدينة تالين حيث يعيش ما لا يقل عن مائتي ألف من الروس لا يوجد حاليا أية مؤسسة تعليمية للثقافة يتم فيها التعليم باللغة الروسية. ولا يرد في ميزانيات تالين وتارتو وبيارنو وغيرها من المدن والبلدات أية بنود لتمويل الثقافة الروسية.

ومما يثير بالغ القلق انتهاك حقوق سكان استونيا الناطقين بالروسية على أساس المعتقد الديني. فبموجب امتناع وزارة الداخلية عن تسجيل الكنيسة الارثوذكسية الاستونية التي تتبع لبطريارك موسكو واعترافها بقانونية أبرشية يديرها من ستكهولم سينود الكنيسة الرسولية الاستونية، فقدت الكنيسة الارثوذكسية الاستونية حقها لا في تملك العقارات، بما في ذلك المباني الدينية، فحسب بل وحقها في القيام بأي نشاط.

ومن المؤسف أن نضطر إلى القول إن قبول استونيا في منظمة دولية محترمة من قبيل مجلس أوروبا، لم يؤد إلى تغيير موقف تالين الرسمي إزاء السكان الناطقين بالروسية في استونيا. بل إن السلطات الاستونية اعتبرت قبول بلدها عضوا في مجلس أوروبا بمثابة صك غفران يسمح لها بمواصلة سياستها الرامية إلى إقامة دولة أحادية الإثنية.

لاتفيا

حتى الآونة الأخيرة كانت لاتفيا الوحيدة التي لم تسن قانونا يعني بالجنسية بين الدول التي كانت جمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ سن مجلس السيم اللاتفي هذا الصك التقنيني الشديد الأهمية (كانت القراءة الأولى له قد جرت في أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أما الثانية ففي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

وبالنسبة للسكان الناطقين بالروسية في لاتفيا يحمل هذا القانون طابعا تمييزيا صريحا، كما تتجلى فيه النزعة الحمائية القومية السافرة. فاللاتفيون والليويون (وهي إثنية قليلة التعداد كانت تعيش في لاتفيا بصورة قانونية حتى عام ١٩٤٠ دون أن تمتع بحق الجنسية) وزوجات المواطنين (شريطة أن يكون الزواج قد استمر عشر سنوات على الأقل) والأولاد الذي يعتبر أحد أبويهم من اللاتفيين أو الليويين، وكذلك أولئك

الذين أحضروا إلى لاتفيا بالقوة خلال فترة الاحتلال الهتلري، كل هؤلاء يحصلون على الجنسية دون انتظار. كما يدخل في فئة "الأولوية المستعجلة" الليتوانيون والاستونيون الذين يعيشون في لاتفيا بصورة مستمرة. وتشير الدلائل إلى أن تفضيل هؤلاء على الروس والبيلاروس والبولنديين لا يفسر إلا بمسعى البرلمانيين اللاتفيين للتشديد على "الوحدة البلطيقية".

ولا يحصل الأشخاص المنتمون إلى الفئات المذكورة وعلى الجنسية بصورة آلية. إذ ينطبق عليهم شرط الاستقرار ومدته ١٠ سنوات والشرط اللازم المتعلق باجتياز امتحان في دستور لاتفيا وتاريخها وباللغة اللاتفية. بالإضافة إلى ذلك يتعين على المتقدم بطلب الحصول على الجنسية اللاتفية أن يكون تتوفر لديه مصادر مشروعة للدخل.

وابتداء من عام ١٩٩٦، يمكن أن يتقدم بطلب الحصول على الجنسية الأشخاص الذين ولدوا في لاتفيا حسب تسلسل الأعمار التالي: من ١٦ إلى ٢٠ سنة، ثم من ٢١ إلى ٢٥ سنة، ثم من ٢٦ إلى ٣٠ سنة ثم من تجاوز الثلاثين. ولا تحصل الفئة الأخيرة على التبعية اللاتفية إلا اعتبارا من عام ٢٠٠٠. وبموجب نظام الحصص المحدد في القانون لا تعطى الجنسية لما يزيد عن نسبة ٠,١ في المائة من عدد المواطنين في السنة السابقة أي حوالي ٠٠٠ ٢ من الناس كل سنة. وعلى هذا فإن حوالي ٥٠٠ ألف من سكان الجمهورية الدائمين سيبقون بدون جنسية حتى مطلع الألف المقبل على أقل تقدير، وبالنسبة للإثنية الروسية فإن عملية الحصول على جنسية لاتفيا ستمتد عبر سنوات طويلة بل وحتى عبر عشرات السنين. وتفيد حسابات الخبراء بأنه لا يمكن أن يحصل على الجنسية حتى عام ٢٠٠٠ إلا حوالي ٢٣٠ ألف شخص من أصل ٨٣٠ ألف من غير المواطنين، ومن بين هؤلاء لا يزيد عدد الذين سيحصلون على الجنسية حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن ٨٥ ألف شخص.

كذلك ينطوي القانون على شروط تقيد اكتساب الجنسية بالتجنس. ولا يجوز أن يتقدم للحصول على الجنسية اللاتفية الأشخاص الذين عملوا ضد استقلال جمهورية لاتفيا، أو ضد السلطة الحكومية القائمة في لاتفيا، والذين عملوا بعد ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ على نشر أفكار الفاشية والشوفينية والنازية والشيوعية وغير ذلك من الأفكار الشمولية، وكذلك المسرحون من صفوف القوات المسلحة السوفياتية (الروسية) الذين اختاروا لاتفيا محلا لإقامتهم بعد التسريح والذين لم يكونوا يعيشون في لاتفيا بصورة دائمة وقت استدعائهم للخدمة (المادة ١١).

إن إصدار قانون الجنسية بالشكل الذي يوجد فيه حاليا يعني عمليا إقامة الأساس القانوني اللازم لما يحتمل في المستقبل من ترحيل لغير المواطنين الذين يزيد عددهم حاليا في لاتفيا عن ٧٠٠ ألف شخص أي أكثر من ثلث السكان الدائمين في الجمهورية، علما بأن حوالي ٦٢ في المائة من هؤلاء هم من الروس. وقد أعربت عن القلق إزاء احتمال حصول تطورات من هذا القبيل لجنة كبار المسؤولين التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في اجتماع دوري عقدته ودعت فيه لاتفيا إلى إعادة النظر في قانون الجنسية.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ طالب مجلس وزراء جمهورية لاتفيا رئيس الجمهورية برد قانون الجنسية إلى البرلمان لإعادة النظر فيه ثانية. ويرى أعضاء الحكومة أن مبدأ الحصص السنوية يخلق الصعوبات أمام دخول لاتفيا في مجلس أوروبا ويولد المشاكل أمام إدماج البلاد في الاتحاد الأوروبي وتقاربها مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وأعرب ممثلو عدة بلدان أوروبية (استونيا وألمانيا والسويد وفرنسا والنمسا) بالفعل عن تحفظاتهم على إدخال نظام الحصص عند منح الجنسية. وأعرب ممثلو مجلس أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الوزارية للاتحاد الأوروبي عن قلقهم إزاء عدد من جوانب القانون. ولكن حتى إذا اختفى مبدأ الحصص، الذي يعترض عليه بصفة خاصة ممثلو أكبر المنظمات الدولية والبلدان الأوروبية الرئيسية، عند إعادة مناقشة القانون، فإن كثيرا من الخبراء يرون أن وتيرة منح الجنسية لن تتغير، طالما أن عملية منح الجنسية ذاتها يحددها موظفون في إطار السلطة التنفيذية.

ويتكون انطباع بأن قادة الجمهورية يسعوا، منذ الأيام الأولى لوجود لاتفيا كدولة ذات سيادة، الى خلق وسط سياسي واجتماعي اقتصادي وثقافي يكون من شأنه حمل السكان الناطقين بالروسية على مغادرة البلاد. وتتوخى أغلبية التدابير التقنية لجمهورية لاتفيا التي أجيزت منذ عام ١٩٩١ هذه الغاية (قانون الانتخابات في أجهزة السلطة المركزية والمحلية، وقانون الخدمة الحكومية، وقانون الدعاية الانتخابية، وقانون اللغات، وتعديلات قانون دخول الأجانب وإقامتهم، وقانون الشرطة).

إن مرسوم "قانون استعادة حقوق مواطنى جمهورية لاتفيا والشروط الأساسية للتجنس" الذي أصدره المجلس الأعلى لجمهورية لاتفيا في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ قصرت عمليا جنسية الجمهورية على الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بها في ١٧ تموز/يوليه ١٩٤٠، وعلى أعقابهم فقط.

واستبعدت الأكثرية الساحقة من السكان الناطقين بالروسية الذين لم ينالوا جنسية جمهورية لاتفيا من المشاركة في الانتخابات، وحرموا حق امتلاك الأرض وحددت حقوقهم بدرجة ملموسة في الخصخصة وتأسيس الشركات المساهمة وكذلك في شغل المناصب في أجهزة الإدارة الحكومية.

إن قانون دخول وإقامة المواطنين الأجانب والأشخاص الذين لا جنسية لهم في جمهورية لاتفيا المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وضع الآلاف من سكان البلاد الدائمين الذين استقروا هنا بعد الحرب العالمية الثانية، موضع "المهاجرين غير القانونيين".

ويُحد مرسوم المجلس الأعلى للاتفيا المؤرخ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ والمعنون "إعطاء تصريح إقامة مؤقت للأشخاص الذين ترتبط إقامتهم في لاتفيا بالوزع المؤقت لقوات الاتحاد الروسي المسلحة فوق أراضيها" بدرجة كبيرة من حقوق هذه الشريحة الكبيرة من السكان الناطقين بالروسية من حرية اختيار أماكن إقامتهم.

ويحال، وفقا لهذه الوثيقة، جميع الأشخاص المرتبطين بشكل أو بآخر بهياكل القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وروسيا الى فئة الأجانب والأشخاص الذين لا جنسية لهم. وعلاوة على ذلك لا يقع في عدادهم العسكريون الذين وصلوا الى لاتفيا بعد ٤ أيار/مايو ١٩٩٣ فحسب، بل وزوجاتهم (بمن فيهم مَن كُن كذلك) والمعالين والأقرباء بالدم الآخرين. إن جعل الأطفال الراشدين والمعالين والأقرباء بالدم الآخرين في مستوى واحد مع وضع مجندي الاتحاد الروسي بغض النظر عن نواياهم وارتباطاتهم الثابتة بما في ذلك الارتباطات العائلية مع بلد سكناهم، يجبرهم على مغادرة لاتفيا. وبذلك تُنتهك قاعدة من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها - ألا وهي قاعدة حق الإنسان في اختيار محل إقامته بحرية (المادة ١٣ الفقرة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وبعد أن أدخلت لاتفيا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ نظام تأشيرة الدخول الى أراضيها أصبح الرفض الذي لا مبرر له للإجراءات الرسمية المتعلقة بتأشيرة العودة المدفوعة الأجر طريقة من طرق التمييز ضد سكان الجمهورية الناطقين بالروسية.

وصار اعتماد برلمان لاتفيا للقانون المعني بانتخاب أجهزة الحكم الذاتي المحلي متابعة منطقية للسياسة الوطنية الشبيهة. ووفقا لهذه الوثيقة لا يحرم غير المواطنين من حق الانتخاب السلبي فحسب بل ومن حق الانتخاب الفعال، فتفرض تقييدات لغوية حتى بالنسبة للأشخاص المواطنين من غير سكان البلاد الأصليين (يمكن أن يقترع فقط المرشحون الذين اجتازوا امتحان اللغة اللاتفية بدرجة رفيعة). وحرم ثلث سكان البلاد البالغين الروس أو الناطقين بالروسية حق المشاركة في الانتخابات الماضية في أجهزة الحكم الذاتي المحلي. وتقام حواجز اصطناعية (على أساس السمات القومية عمليا) عند ترشيح المرشحين في ريغا وغيرها من المدن الكبرى التي توجد بها نسب مئوية عالية من السكان غير الأصليين. وتجرى حملة منظمة لتحويل الروس الإثنيين الى رتبة السكان المنتمين الى فئة مهضومة الحقوق تماما طبقا لقانون "تسجيل السكان" فالأشخاص غير المسجلين بناء على مسوغات عامة يُحرمون من حق الحصول على إعانات الأطفال. وتعويضات البطالة، والخدمات الطبية المجانية للأطفال، والحصول على شهادات الخصخصة، ودعوة الأقارب من خارج البلاد، والحصول على دفاتر الضرائب (مما يُسقط الحصول على التسهيلات الضريبية وإمكانية الالتحاق بالعمل بطريقة مشروعة)، وحرية الخروج من البلاد والدخول إليها.

ويندرج تحت هذه الفئة كثير من المولودين في لاتفيا وأناس عاشوا فيها كل حياتهم الواعية وأيضا أولئك الذين جيء بهم قسرا الى لاتفيا في سنوات الاحتلال الهتلري بمشاركة رجال الحرس الأسود المحليين. ووفقا لبيانات مدير إدارة شؤون الجنسية والهجرة يشكل عدد الأشخاص الذين رفض تسجيلهم بناء على مسوغات عامة نحو ١٣٦ ألف شخص، ولكن اللجنة اللاتفية المعنية بحقوق الانسان ترى أن هذا الرقم يصل الى ١٦٠ ألف.

ويفقد الأشخاص الذين خفضت بصورة مصطنعة مدة إقامتهم بحجج مختلفة (مثل الخروج المؤقت من لاتفيا أو العمل كأجراء في الوحدات العسكرية) الحق في الحصول على شهادات التحويل الى الملكية

الخاصة وكنتيجة لذلك لا يستطيعون تحويل ملكية مساكنهم، الأمر الذي يعني إمكانية أن يصبحوا بلا مأوى. وبما أن عملية إعطاء الشهادات لغير المواطنين لم تبدأ إلا الآن، فإن عدد المنتمين لهذه الفئة لم تقدر بعد، على أن اللجنة اللاتفية المعنية بحقوق الانسان ترى أن الحديث يدور عن مئات آلاف الأشخاص إن لم يكن عن أغلبية غير المواطنين.

ولا بد أن نذكر أيضا أن جميع وثائق التسجيل تحرر باللغة اللاتفية وحدها ولا يمكن لجزء كبير من المسجلين التحقق من البيانات التي أدرجت فيها.

وتنتقص حقوق السكان الناطقين بالروسية بجهد مكرس ومتلاحق عند إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية. فإنهم لا يستطيعون الاعتماد على نصيبهم من ملكية الدولة التي أنشئت بمشاركتهم النشطة. وفي جميع الحالات يصبحون هم بالذات أول المرشحين للفصل من العمل وآخر المنخرطين في سِلكه. وتُقيد الحقوق الاجتماعية لغير المواطنين، ويحرمون في أحوال كثيرة من الإعانات الاجتماعية وتعويضات البطالة وما إلى ذلك. وتشكل معاشاتهم الاجتماعية ٩٠ في المائة من معاشات المواطنين، وتقيد حقوق الحصول على المساكن وامتلاكها، وحق الدفاع عن النفس وما إلى ذلك.

وينتهج قادة الجمهورية خطأ مكرسا لتدمير الحيز الثقافي لسكان لاتفيا الناطقين بالروسية. فعاما بعد عام تتزايد صعوبة تلقي التعليم العالي وحتى المتوسط باللغة الأم، وكذلك قراءة الصحافة الروسية، ومشاهدة وسماع البث التلفازي والإذاعي من روسيا. ويمكن مواصلة التعليم العالي من الصف الثاني بلغة الدولة فقط؛ ويتقلص عدد المدارس المتوسطة الروسية، وتخفض الى أدنى حد الإعانات المقدمة للمؤسسات الثقافية. ويؤدي هذا في نهاية الأمر الى ضياع الثقافة القومية لغير اللاتفيين، مما يعني إذابتهم في اللجّة العامة لسكان الجمهورية الأصليين.

إن ترقية كراهية المنحدرين من روسيا الى مرتبة سياسة الدولة يعقد العلاقات. فالسلطة التنفيذية المسؤولة كثيرا ما تعمد الى تطبيق القوانين بصورة تشدد على إعطائها توجها تمييزيا. ويصطدم الروس الإثنيون أكثر فأكثر مع حالات إظهار التعصب والقومية العدوانية وكره الأجانب المبني على السمات الإثنية، حتى على صعيد الحياة اليومية.

وقد أدت هذه السياسة تجاه سكان لاتفيا الناطقين بالروسية الى إجبار ٦٠ ألف شخص على مغادرة الجمهورية في عامي ١٩٩٢-١٩٩٣.

إن تطور الأحداث هذا في استونيا ولاتفيا هو نتيجة مباشرة لتجسيد مبدأ يهدف الى إقامة دولة أحادية الإثنية. فقد تجاهل كل من استونيا ولاتفيا عمدا وثائق القانون الدولي الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وآراء الخبراء الدوليين وتوصيات المندوب السامي المعني بشؤون الأقليات والقومية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومناشدات عدد من الدول المجاورة.

إن عدم الاهتمام الكافي من جانب المجتمع الدولي، و "حياد" بعض الدول يتناقضان مع الاستنتاج المتعارف عليه بأن الضمان الملائم لحقوق الأقليات القومية هو عنصر رئيسي في الظروف المعاصرة لتأمين الاستقرار الإقليمي والدولي. إن "عدم ملاحظة" تقليص مئات الآلاف من الأشخاص في استونيا ولاتفيا بصورة دبلوماسية، يعني في الواقع المتجسد العودة الى ممارسة "ازدواجية المعايير" المعروفة جيدا.

إن اهتمامنا القوي بهذه المشكلة ليس هو من قبيل تفكير "الامبراطورية الجديدة"، ولكنه تعبير عن قلق صادق على مصير الديمقراطية في استونيا ولاتفيا مثله في ذلك في روسيا ذاتها، ومحاولة لحل المسألة عمليا، وليس عن طريق الاقتصار على التفكير النظري في هذه المشكلة، الى أن يقع الانفجار.

وسوف تصر روسيا من جانبها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٥/٤٨ "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" ونظرا للتدهور المطرد للحالة في مجال تأمين حقوق الانسان، على لفت انتباه المجتمع الدولي الى وضع الروس الإثنيين في هاتين الدولتين في منطقة البلطيق.

واليوم يتم في منطقة البلطيق عمليا اختيار فعالية الآليات المنشأة في مجالي الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات القومية.

إن السياسة والممارسة التمييزية اللتين تنتهجهما سلطات هاتين الدولتين إزاء السكان الناطقين بالروسية مثبتة عمليا في أحكام التشريع الداخلي وتسير على نقيض مع المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، وتخرق الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية سياسة العمالة وغيرها من وثائق القانون الدولي. ونحن نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تواصل نظرها في هذا الوضع.

وينبغي أن لا نسمح بأن تتكون في أوروبا ظروف للتمييز الصارخ ضد جزء كبير من سكان الدول وأن تنشأ بؤر جديدة للتوتر وحالات النزاع.

ويبدو أنه لا بد من بذل جهود دولية إضافية لإيقاظ استونيا ولاتفيا للتنفيذ المخلص والكامل لتلك الالتزامات التي أخذتاها على عاتقهما وفقا للاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

- - - - -